

## المجلس التشريعي يقر مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2011

التركيز على الجانب الإغاثي يشكل أولوية ضمن الموازنة المقترحة

الموازنة تعطي الأولوية لقطاعات العمال والصحة والتربية والتعليم والخدمات الاجتماعية

استمرار الحصار والانقسام وحجز إيرادات المقاصة لدى الاحتلال وممارسة الضغط على القطاع المصرفي شكلت أبرز المعوقات



أقر المجلس التشريعي في جلسته الخاصة التي انعقدت الاثنين بمدينة غزة ورام الله مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2011 الوطنية الفلسطينية للجنة المالية 2011 مع التعديلات وذلك بإجماع الحاضرين.

**د. أحمد بحر**

وأكد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي أن جلسة خاصة للمجلس قد انعقدت اليوم الاثنين (٢٨-٣) في مدينتي غزة ورام الله بهدف إقرار قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١١ وذلك بحضور رئيس الوزراء وزير المالية المكلف إسماعيل هنية. وأشار بحر إلى أن التصويت على مشروع قانون الموازنة مع التعديلات تم وفقاً للأصول القانونية حيث أقرت الموازنة بإجماع الحاضرين.

**إسماعيل هنية**

وتلا هنية مشروع قانون الموازنة العامة للعام ٢٠١١، مشيراً إلى أن إعداد مشروع الموازنة قد واجه العديد من الصعوبات والعقبات.

وبين هنية أن الموازنة تركز على الجانب الإغاثي من خلال رصد مبلغ ٥٠ مليون شكيل لمخصصات الإغاثة الاجتماعية، وذلك لتقديم تعويضات للمتضررين جراء اعتداءات الاحتلال، كما تركز على قطاع التربية والتعليم وتمنحه الأولوية في التعيينات، مشيراً إلى أنه تم رصد مبلغ ٥٠ مليون شكيل كمخصصات لصندوق الرعاية الاجتماعية في وزارة العمل لدعم قطاع الرعاية الصحية بهدف الاستمرار في برامج التشغيل المؤقت للعمال العاطلين عن العمل.

وأكد هنية أن أهم المبادئ التي روعيت عند إعداد الموازنة تركزت في أن يتم صرف المخططات المرصودة للنفقات في ضوء توافر الإيرادات ومصادر التمويل الداخلي والخارجي، وضبط سياسة التعيينات، وتحديد سلم الأولويات في صرف النفقات من غير الرواتب بحيث تعطى الأولوية لضمان استمرار عمل الوزارات.

ولفت هنية إلى أن استمرار القيود المفروضة على الشعب الفلسطيني وحكومته، وحجز إيرادات المقاصة من قبل الاحتلال التي تمثل ٦٦٪ من إجمالي إيرادات السلطة، والتي يدفع ما يرغب في دفعه منها لحكومة رام الله، وممارسة الضغط على القطاع المصرفي في قطاع غزة، تعد أبرز المعوقات التي واجهت الحكومة في إطار سعيها لإعداد الموازنة العامة للعام ٢٠١١.

والإيرادات لمختلف النشاطات المقدرة لسنة مالية معينة. وقد باشرت لجنة الموازنة العامة والشؤون المالية دراسة مشروع قانون الموازنة العامة للعام ٢٠١١م وتحليلها وإصدار التقارير التوضيحية لذلك. وقد تطرق خطاب الموازنة إلى شرح السياسات المالية والاقتصادية التي

**وفي ضوء: ما تقدم فقد**

**خلصت اللجنة إلى الملاحظات التالية:**

**أولاً : الإيرادات المحلية:**

اعتمدتها الحكومة في هذه الموازنة. والتي تركز في جملة من الإجراءات التالية:

- العمل ضمن الموازنة الإغاثية وذلك من خلال منح مخصصات الرعاية الاجتماعية والإعانات الاجتماعية بمبلغ ١٠٠ مليون شكيل.

- التركيز على القطاع الاجتماعي من خلال منح أحداثات جديدة وخاصة لوزارتي الصحة والتعليم.

- متابعة الجهد في تعزيز الإيرادات بالرغم من الصعوبات التي تواجهها الحكومة في ذلك.

- تؤكد لجنة الموازنة والشؤون المالية بالمجلس التشريعي أن الديون كافة المترتبة على الحكومة غير الشريعة في رام الله جاءت دون مسوغ قانوني وخلافاً لأحكام القانون الأساسي والقوانين المالية سارية المفعول

كما دعا التقرير إلى ضبط سياسات التعيين وفقاً للاحتياجات وزيادة مخصصات قطاع الخدمات الاجتماعية بمبلغ قدره ٢٢ مليون دولار لدعم الأسر الفقيرة والمحتاجة.

وفي ختام الجلسة تم التصويت على مشروع قانون الموازنة بابا بابا وإقراره بالإجماع بعد الأخذ بالاعتبار تعديلات النواب.

**النص الحرفي لتقرير لجنة الموازنة**

وفيما يلي النص الحرفي لتقرير لجنة الموازنة والشؤون المالية بالمجلس التشريعي حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١١م الذي تلاه النائب جمال نصار:

عملاً بأحكام المادة (٦١) من القانون الأساسي الفلسطيني وتعديلاته، وإلى أحكام المادة (٣) من قانون تنظيم الموازنة والشؤون المالية رقم (٧) لعام ١٩٩٨ تقدمت لجنة الموازنة والشؤون المالية بتقريرها هذا إلى المجلس التشريعي حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١١م.

وقد قامت اللجنة بعدة لقاءات لدراسة أبعاد المشروع المقدم من كافة الجوانب القانونية والمالية والاقتصادية والاجتماعية. أخذاً في الاعتبار أن الموازنة العامة هي في الأصل أداة تخطيط ورقابة تعكس الأرقام الواردة فيها الأهداف الاقتصادية والاجتماعية كما تعكس السياسات المقررة والتي نالت الحكومة بموجبيها الثقة من المجلس التشريعي كون الموازنة العامة هي الأداة المالية الأساسية وبرنامج عمل السلطة الوطنية التفصيلي للنفقات

ونوه هنية إلى أن مشروع الموازنة لم يأخذ بعين الاعتبار تكلفة إعداد الإعمار بسبب عدم وضوح الرؤية فيما يتعلق بتوقيت البدء بإعادة الإعمار والتكلفة والآليات التي سيتم اتباعها بهذا الخصوص.

**جمال نصار**

من جهته تلا النائب جمال نصار رئيس لجنة الموازنة والشؤون المالية بالمجلس تقرير لجنة الموازنة، مؤكداً أن زيادة قدرات طرأت بنسبة ٥٩.٦٣٪ على إجمالي الإيرادات المحلية المتحققة لعام ٢٠١٠ وذلك بسبب الالتزام بتطبيق قانون ضريبة الدخل والتشريعات الضريبية الأخرى وتطوير أداء الإدارات الإيرادية في وزارتي الصحة والنقل والمواصلات.

وتوقع نصار أن تبلغ إجمالي الإيرادات للعام ٢٠١١ مبلغ ١١٧ مليون دولار قاصرة على المحافظات الجنوبية في ظل غياب البيانات المالية بخصوص إجمالي الإيرادات من المحافظات الشمالية.

وأكد نصار أن إجمالي النفقات للعام ٢٠١١ في إطار الموازنة المقترحة تبلغ ٦٢٩ مليون دولار قاصرة على المحافظات الجنوبية في ظل غياب البيانات المالية المتعلقة بالمحافظات الشمالية، في حين أن ما تم إنفاقه فعلياً خلال عام ٢٠١٠ بلغ ٢٩٧.٣٨ مليون دولار.

وأوصى تقرير لجنة الموازنة بالإسراع بتطبيق قانون الزكاة وضبط عمليات التبرع والمساعدات من الأصول والإغاثات واحتسابها ضمن الموازنة.



وتشتمل على التكلفة المقدرة لمعاشات المتقاعدين بالإضافة إلى مخصصات برنامج الرعاية الاجتماعية (الإعانات المقدمة للمواطنين).

قدرت النفقات التحويلية في موازنة السنة المالية ٢٠١١ بمبلغ ١١٥ مليون دولار. أي ما نسبته ١٨,٣٠٪ من إجمالي النفقات العامة. بينما بلغ إجمالي ما تم إنفاقه فعلياً على بند النفقات التحويلية خلال السنة المالية ٢٠١٠ مبلغ ٤٥,١٥ مليون دولار. أي أن ما تم إنفاقه فعلياً على هذا البند لا يتجاوز ٣٠٪ من إجمالي ما تم توقعه في موازنة العام ٢٠١٠ والمقدر بمبلغ ١٥٣ مليون دولار.

المقدر في موازنة 2010م	الفعلي في سنة 2010م	نسبة الفعلي من المقدر في سنة 2010م	المقدر في موازنة 2011م	نسبة الزيادة بين المتوقع لسنة 2011م والفعلي لسنة 2010م
153	45.15	30 %	115	154.7 %

قدرت النفقات الرأسمالية والتطويرية في موازنة السنة المالية ٢٠١١ بمبلغ ١٥٢ مليون دولار. أي ما نسبته ٢٤,٢٠٪ من إجمالي النفقات العامة. بينما بلغ إجمالي ما تم إنفاقه فعلياً على بند النفقات الرأسمالية والتطويرية خلال السنة المالية ٢٠١٠ مبلغ ١٨٤ مليون دولار. أي أن ما تم إنفاقه فعلياً على هذا البند لا يتجاوز ١,٤٥٪ فقط من إجمالي ما تم توقعه في موازنة العام ٢٠١٠ والمقدر بمبلغ ١٢٧ مليون دولار. وهذا يشير إلى مدى توقف معظم المشاريع الرأسمالية والتطويرية خلال السنة المالية ٢٠١٠ بسبب استمرار وتشديد الحصار على قطاع غزة.

المقدر في موازنة 2010م	الفعلي في سنة 2010م	نسبة الفعلي من المقدر في سنة 2010م	المقدر في موازنة 2011م	نسبة الزيادة بين المتوقع لسنة 2011م والفعلي لسنة 2010م
127	1.84	1.45 %	152	8160 %

### ثالثاً: العجز في الموازنة:

الفعلية والتمويل الفعلي للسنة المالية ٢٠١٠م بالنفقات الفعلية للسنة المالية ٢٠١٠م أن صافي العجز للسنة المالية ٢٠١٠م بلغ ٦٥,١١ مليون دولار. الكشف التالي يوضح ذلك:

البيان	جزئي	كلي
الإيرادات المحلية الفعلية	83.01	
التمويل الخارجي الفعلي	149.19	
مجموع الإيرادات والتمويل الخارجي	232.20	
الرواتب والأجور	228.73	
النفقات التشغيلية	21.59	
النفقات التحويلية	45.15	
النفقات الرأسمالية والتطويرية	1.84	
مجموع النفقات العامة	297.31	
العجز الفعلي	-65.11	

النفقات المقدرة لنفس العام أن قيمة العجز قبل التمويل سيصل إلى مبلغ ٥١٢ مليون دولار.

البيان	جزئي	كلي
الإيرادات المحلية المتوقعة	117	
الرواتب والأجور المتوقعة	298	
النفقات التشغيلية المتوقعة	64	
النفقات التحويلية المتوقعة	115	
النفقات الرأسمالية والتطويرية المتوقعة	152	
مجموع النفقات العامة	629	
العجز قبل التمويل	-512	

ويؤدي التقليل في النفقات التشغيلية إلى أمور سلبية عديدة منها على سبيل المثال لا الحصر:

١-تدني جودة ونوعية الخدمة المقدمة للجمهور عبر مؤسسات ووزارات السلطة.

٢-يمثل التقليل في الأوامر المالية إلى ضعف قدرة الوزارات على تطوير ذاتها وتقديم الخدمات المطلوبة منها.

٣-تراكم الديون على مراكز المسؤولية نتيجة تأخير وتقليل الأوامر المخصصة لهم.

### ٣-النفقات التحويلية:

#### كشف مقارنة النفقات التحويلية "المبلغ بالمليون دولار"

المقدر في موازنة 2010م	الفعلي في سنة 2010م	نسبة الفعلي من المقدر في سنة 2010م	المقدر في موازنة 2011م	نسبة الزيادة بين المتوقع لسنة 2011م والفعلي لسنة 2010م
153	45.15	30 %	115	154.7 %

٤-النفقات الرأسمالية والتطويرية:

تنقسم النفقات الرأسمالية والتطويرية إلى قسمين:

- النفقات الرأسمالية العادية: وهي تشمل امتلاك الأصول الرأسمالية والتحويلات الرأسمالية للمشاريع مثل الآلات والمعدات الثقيلة والسيارات والآلات...إلخ.

- النفقات التطويرية "خطة التنمية": وهي النفقات التي تنفق على المشاريع مثل بناء مدارس ومستشفيات جديدة وشق طرق بما في ذلك شق طرق زراعية وتطوير شبكات المياه والمياه العادمة ومشاريع أخرى لتطوير البنية التحتية.

#### كشف مقارنة النفقات الرأسمالية والتطويرية "المبلغ بالمليون دولار"

المقدر في موازنة 2010م	الفعلي في سنة 2010م	نسبة الفعلي من المقدر في سنة 2010م	المقدر في موازنة 2011م	نسبة الزيادة بين المتوقع لسنة 2011م والفعلي لسنة 2010م
127	1.84	1.45 %	152	8160 %

### ١-العجز الفعلي في موازنة ٢٠١٠م:

يلاحظ مما ورد في البنود أعلاه. وعند مقارنة الإيرادات

وعليه فإن نسبة الإيرادات المتحققة في السنة المالية ٢٠١٠م بلغت ٢٧,٩١٪ من إجمالي النفقات المتحققة من نفس العام والبالغة ٢٩٧,٣٨ مليون دولار.

في حين أن ما تم توقعه من إيرادات إجمالية للعام ٢٠١١م قدرت بمبلغ ١١٧ مليون دولار أي بنسبة زيادة قدرها ٤٠,٩٥ ٪ عما تم تحصيله فعلياً في السنة المالية ٢٠١٠م.

وعليه فإن إجمالي الإيرادات المحلية المتوقعة في موازنة السنة المالية 2011م تمثل ما نسبته 19% من النفقات العامة المتوقعة لنفس العام، وهي نسبة متدنية يرجع السبب فيها إلى الاقتصار في تحصيل الإيرادات على الإيرادات المحلية الداخلية بسبب استيلاء حكومة رام الله غير الشرعية على إيرادات المقاصة .

#### كشف مقارنة الإيرادات "المبلغ بالمليون دولار"

المقدر في موازنة 2010م	المتحقق في سنة 2010م	نسبة التغير بين المتحقق والمتوقع لسنة 2010م	المقدر في موازنة 2011م	نسبة التغير بين المتحقق والمتوقع لسنة 2011م والمتحقق لسنة 2010م
52	83.01	59.63 %	117	40.95 %

### ثانياً: النفقات العامة:

٢٠١١م بمبلغ ٦٢٩ مليون دولار. يذكر أن هذا المبلغ لا يشمل المساعدات العينية ونفقات إعادة الإعمار.

#### كشف مقارنة النفقات العامة "المبلغ بالمليون دولار"

المقدر في موازنة 2010م	الفعلي في سنة 2010م	نسبة الفعلي من المقدر في سنة 2010م	المقدر في موازنة 2011م	نسبة الزيادة بين المتوقع لسنة 2011م والفعلي لسنة 2010م
540	297.38	55.07 %	629	111.5 %

ويشمل بند الرواتب والأجور التالي:

١- تكلفة الاحداثات الجديدة بقيمة ١٤ مليون دولار تقريباً.

٢- علاوة غلاء المعيشة بقيمة ٣ مليون دولار تقريباً.

٣- متأخرات سنوات سابقة بقيمة ٢٧ مليون دولار تقريباً.

وتتوزع النفقات العامة على التالي:

١-الرواتب والأجور:

قدرت الرواتب والأجور في موازنة ٢٠١١م بمبلغ ٢٩٨ مليون دولار. أي ما نسبته ٤٧,٤ ٪ من إجمالي النفقات العامة.

#### توضيح بند الرواتب والأجور في موازنة 2011 م "المبلغ بالمليون دولار"

الرواتب والأجور	الإضافات			إجمالي الرواتب
	تكلفة الاحداثات الجديدة	علاوة غلاء المعيشة	متأخرات سنوات سابقة	
254	14	3	27	298

في حين أن إجمالي ما تم إنفاقه فعلياً على بند الرواتب والأجور خلال السنة المالية ٢٠١٠م بمبلغ ٢٢٨,٧٣ مليون

دولار. أي بنسبة زيادة تصل إلى ١٣,٨٠ ٪ من إجمالي ما تم توقعه في موازنة ٢٠١٠م والمقدر بمبلغ ٢٠١ مليون دولار.

#### كشف مقارنة الرواتب والاجور "المبلغ بالمليون دولار"

المقدر في موازنة 2010م	الفعلي في سنة 2010م	نسبة الزيادة بين المقدر والفعلي في سنة 2010م	المقدر في موازنة 2011م	نسبة الزيادة بين المتوقع لسنة 2011م والفعلي لسنة 2010م
201	228.73	13.80 %	298	30.28 %

### ٢-النفقات التشغيلية:

وقدرت النفقات التشغيلية في موازنة ٢٠١١م بمبلغ ٦٤ مليون دولار. أي ما نسبته ١٠,٢٠ ٪ من إجمالي النفقات العامة. بينما بلغ إجمالي ما تم إنفاقه فعلياً على بند النفقات التشغيلية خلال السنة المالية ٢٠١٠م بمبلغ ٢١,٥٩ مليون دولار « ١٥,٩٥ لسنة ٢٠١٠ + ٥,٦٤ متأخرات». أي أن نسبة ما تم إنفاقه فعلياً على هذا البند بلغ ٣٨٪ فقط من إجمالي ما تم توقعه في موازنة ٢٠١٠م والمقدر بمبلغ ٥٩ مليون دولار.

#### كشف مقارنة النفقات التشغيلية "المبلغ بالمليون دولار"

المقدر في موازنة 2010م	الفعلي في سنة 2010م	نسبة الفعلي من المقدر في سنة 2010م	المقدر في موازنة 2011م	نسبة الزيادة بين المتوقع لسنة 2011م والفعلي لسنة 2010م
59	21.59	38 %	64	197 %

هي المبالغ التي يتم بها تشغيل الوزارات والمؤسسات الحكومية مثل مهمات السفر الداخلية والخارجية ومياه وكهرباء وبريد وبرق وهاتف وقرطاسيه ومحروقات وصيانة وإصلاحات ومواد ولوازم استهلاكية ونفقات وسائل نقل...إلخ.

## رابعاً: توزيع الموازنة على القطاعات المكونة لها:

تتكون الموازنة من ثمانية قطاعات يشتمل كل قطاع على عدد من الوزارات التي تتقارب في عملها. والقطاعات الثمانية هي:

### ١- قطاع الأمن والنظام العام:

#### كشف مقارنة قطاع الأمن والنظام العام "المبلغ بالمليون دولار"

البيان	الرواتب والأجور	النفقات التشغيلية	النفقات التحويلية	الرأسمالية والتطويرية	المجموع	النسبة
المقدر في موازنة 2010م	122.5	16.5	12	21.5	173	526.5
الفعلي في سنة 2010م	132.9	5.77	13.41	0.63	152.7	291.7
المقدر في سنة 2011م	146	18.5	15	22	201.5	584

وهذا يشير إلى أن قطاع الأمن استحوذ على ما نسبته ٥٢.٤% من إجمالي الإنفاق الفعلي في السنة المالية ٢٠١٠م.

### ٢- قطاع الإدارة المالية:

احتل قطاع الإدارة المالية في موازنة ٢٠١١م على مبلغ

#### كشف مقارنة قطاع الإدارة المالية "المبلغ بالمليون دولار"

البيان	الرواتب والأجور	النفقات التشغيلية	النفقات التحويلية	الرأسمالية والتطويرية	المجموع	النسبة
المقدر في موازنة 2010م	9	2	55	102	168	526.5
الفعلي في سنة 2010م	10.37	1.42	19.03	0.87	31.69	291.7
المقدر في سنة 2011م	12	2	61	125	200	584

### ٣- قطاع الخدمات الاجتماعية:

احتل قطاع الخدمات الاجتماعية في موازنة ٢٠١١م على مبلغ ١٥٨ مليون دولار. أي ما نسبته ٢٧% من المبلغ الإجمالي

#### كشف مقارنة قطاع الخدمات الاجتماعية "المبلغ بالمليون دولار"

البيان	الرواتب والأجور	النفقات التشغيلية	النفقات التحويلية	الرأسمالية والتطويرية	المجموع	النسبة
المقدر في موازنة 2010م	45	36	82	2	165	526.5
الفعلي في سنة 2010م	72.40	7.02	10.68	0.126	90	291.7
المقدر في سنة 2011م	82	38	35	3	158	584

### ٤- قطاع التنمية الاقتصادية:

احتل قطاع التنمية الاقتصادية في موازنة ٢٠١١م على مبلغ ١٠٥ مليون دولار. أي ما نسبته ١٨% من المبلغ الإجمالي

#### كشف مقارنة قطاع التنمية الاقتصادية "المبلغ بالمليون دولار"

البيان	الرواتب والأجور	النفقات التشغيلية	النفقات التحويلية	الرأسمالية والتطويرية	المجموع	النسبة
المقدر في موازنة 2010م	5.3	2.2	0.6	0.3	8.4	526.5
الفعلي في سنة 2010م	5.6	0.9	0.6	0.11	7	291.7
المقدر في سنة 2011م	6	3	0.65	0.5	10.5	584

### ٥- قطاع الإدارة العامة:

احتل قطاع الإدارة العامة في موازنة ٢٠١١م على مبلغ ٦٦ مليون دولار. أي ما نسبته ١٣% من المبلغ الإجمالي

#### كشف مقارنة قطاع الإدارة العامة "المبلغ بالمليون دولار"

البيان	الرواتب والأجور	النفقات التشغيلية	النفقات التحويلية	الرأسمالية والتطويرية	المجموع	النسبة
المقدر في موازنة 2010م	2	1.4	1	0.6	5	526.5
الفعلي في سنة 2010م	2.5	0.44	0.9	0.07	3.97	291.7
المقدر في سنة 2011م	2.7	1.3	1.9	0.66	6.6	584

### ٦- قطاع خدمات النقل والمواصلات.

احتل قطاع خدمات النقل والمواصلات في موازنة ٢٠١١م

### ٧- قطاع الخدمات الثقافية.

احتل قطاع الخدمات الثقافية في موازنة ٢٠١١م على مبلغ ٣٢ دولار. أي ما نسبته ٥.٥% من المبلغ الإجمالي للموازنة.

#### كشف مقارنة قطاع الخدمات الثقافية "المبلغ بالمليون دولار"

البيان	الرواتب والأجور	النفقات التشغيلية	النفقات التحويلية	الرأسمالية والتطويرية	المجموع	النسبة
المقدر في موازنة 2010م	1.6	0.65	0.2	0.07	2.51	526.5
الفعلي في سنة 2010م	2	0.20	0.20	0.02	2.43	291.7
المقدر في سنة 2011م	2.2	0.7	0.2	0.04	3.16	584

### ٨- قطاع الشؤون الخارجية:

احتل قطاع الشؤون الخارجية في موازنة ٢٠١١م على

#### كشف مقارنة قطاع الشؤون الخارجية "المبلغ بالمليون دولار"

البيان	الرواتب والأجور	النفقات التشغيلية	النفقات التحويلية	الرأسمالية والتطويرية	المجموع	النسبة
المقدر في موازنة 2010م	0.263	0.092	0.026	0.026	0.407	526.5
الفعلي في سنة 2010م	0.205	0.016	0.021	0.002	0.245	291.7
المقدر في سنة 2011م	0.264	0.140	0.025	0.031	0.460	584

### الخلاصة

المقدمة للمواطنين والوظيفة الاجتماعية المؤداة، مبنياً أهمية دور الحكومة، وتدخلها في تنظيم الاقتصاد والنظامين المالي والمصرفي.

تؤكد لجنة الموازنة العامة والشؤون المالية أن العبرة ليست في طلب المبالغ الكبيرة، وإنما في القدرة على تنفيذ ما تم التخطيط له في المدة المحددة، ونتائج التنفيذ من حيث جودة الخدمة

### التوصيات

وما تجبیه الحكومة من رواتب كافة الموظفين لصالح العمال (بنسبة ٥%).

٨-مطالبة الحكومة بتقرير عن الأموال التي صرفتها للبلديات وأوجه صرفها وأوجه دعمها لمشاريع البنية التحتية.

٩-مطالبة الحكومة بتقرير عن أوضاع الموظفين غير المسكنين والترقيات الطبيعية والمطلوبة لتقييم ذلك في ضوء الموازنة.

١٠-تقليص الأحداثات الوظيفية للسنة المالية ٢٠١١م إلى ٢٠٠٠ إحداثة بما فيها الأحداثات المطلوبة لوزارة المالية التي تبلغ ٢٠٠ إحداثة وذلك بهدف الارتقاء بمستوى التحصيل الإيرادي المطلوب، شريطة أن تتم ضمن المعايير التالية:

أ. توفير الغطاء المالي لأي أحداثات جديدة.

ب. أن تحدد الأحداثات بناءً على دراسة احتياجات تعدها وزارتي التخطيط والمالية معاً.

١١-زيادة مخصصات قطاع الخدمات الاجتماعية بمبلغ ٢٢ مليون دولار لينسجم خطاب الموازنة مع الأرقام الواردة فيها. شريطة أن توجه هذه الزيادة لدعم الأسر الفقيرة وشريحة العمال.

١٢-نقل ٥٠ موظف من الوزارات للعمل كإداريين في المحاكم النظامية لحاجتهم الملحة لذلك.

١٣-الطلب إلى الحكومة الفلسطينية بالإسراع في تطبيق قانون تنظيم الزكاة رقم (٩) لسنة ٢٠٠٨م.

١٤-تشكيل لجنة من المجلس التشريعي والحكومة لدراسة ملف العاملين علي بند البطالة وجدولة استيعابهم وفقاً لاحتياجات وأولويات الدولة.

أن المستقبل يتطلب منا الكثير من العمل والجهد.

وختاماً توصي لجنة الموازنة والشؤون المالية مجلسكم الموقر بإقرار مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2011م مع الأخذ بالتعديلات والتوصيات وفقاً للأصول.

وعليه فإن لجنة الموازنة العامة والشؤون المالية تتبنى أن تؤدي هذه الانطلاقة الجديدة إلى تبدل حقيقي في معالجة الملفات الشائكة خاصة بالنسبة لإصلاح البنية الإدارية والمالية في السلطة من أجل دفع وتيرة النمو الاقتصادي وتعزيز العدالة الاجتماعية والإنمائية في جميع أرجاء الوطن، مؤكداً





النائب / جمال نصار

النائب جمال نصار رئيس لجنة الموازنة والشئون المالية بالمجلس التشريعي في حوار خاص مع "البرلمان":

## موازنة 2011 تركز على الجانب الإغاثي .. ودعم القطاع الاجتماعي

### وقطاع التربية والتعليم على رأس الأولويات

التغييرات العربية لها أثر إيجابي على المشاريع التطويرية في عام 2011م

إنهاء الانقسام سيطلق المشاريع التطويرية وحركة الإعمار

أدعو الحكومة إلى دفع مستحقات

الموظفين لحاجتهم الماسة إليها

زيادة النفقات الرأسمالية والتطويرية بنسبة

20 ٪ في موازنة عام 2011 أمر إيجابي

غزة، تكسب الموازنة المقترحة أهمية استثنائية وتدفع مختلف الفئات والقطاعات والشرائح لوضعها على مشرح البحث والتحليل .  
"البرلمان" التقت النائب جمال نصار رئيس لجنة الموازنة والشئون المالية في المجلس التشريعي في حوار خاص حول الموازنة التي أقرها التشريعي ، وطرحت عليه الأسئلة التالية:

تبدو الموازنة المالية لعام 2011 التي أقرها المجلس التشريعي على قدر كبير من الأهمية، إذ أن خصوصية الأوضاع الداخلية في ظل الانقسام السياسي والجغرافي الذي يعيشه الفلسطينيون، والحصار المضروب على قطاع غزة منذ خمسة أعوام، وتعقيدات الحياة السياسية والاقتصادية التي يعاني منها شعبنا الفلسطيني في قطاع

ما هي أبرز ملامح الموازنة الجديدة لعام ٢٠١١م التي

أقرها المجلس التشريعي مؤخراً؟

موازنة ٢٠١١م تركز على القطاع الاجتماعي أكثر من أي قطاع آخر، حيث أعطت أهمية قصوى للتعليم والصحة من حيث المصاريف التشغيلية والإحاثيات الوظيفية.

لوحظ تركيز الموازنة على الجانب الإغاثي من خلال

رصد مبلغ ٥٠ مليون شيكل.. هل تعتقد أن ذلك

كاف على المستوى الاجتماعي وعلى مستوى معالجة

المتضررين من اعتداءات الاحتلال؟

ما خصص هو ٥٠ مليون دولار وهذا مخصص فقط لصندوق الرعاية الاجتماعية في وزارة الشؤون الاجتماعية، وهو لا يشمل أضرار حرب الفرقان عام ٢٠٠٨، أما بخصوص الأضرار الناتجة عن حرب الفرقان فقد خصص لها ٥٠ مليون دولار خارج موازنة ٢٠١١.

ركزت الموازنة على دعم قطاع التربية والتعليم.. هل

يعني ذلك أن الموازنة تحاول علاج خلل أو إشكاليات

أصبحت المسيرة التعليمية خلال العام الفائت؟

أصاب المسيرة التعليمية خلل كبير منذ اللحظة التي استأنف فيها المدرسون عن أداء واجبه الوطني، وكان لزاماً على الحكومة أن تعطي هذا الجانب الاهتمام الأكبر لأن الركن الأساسي في عملية التنمية البشرية ينطلق من وزارة التربية والتعليم.

كما أن الحصار أدى إلى تقليص عدد المدارس التي من المفترض أن تواكب الزيادة الطبيعية لعدد السكان، وهذا النقص في عدد المدرسين بسبب الاستنكاف والنقص في عدد المدارس بسبب الحصار أو جب على الحكومة أن يكون قطاع التعليم على رأس سلم الأولويات، وأعتقد أن هذه هي البداية الحقيقية للنهوض الحقيقي والتنمية الحقيقية.

هل تعتقد أن الاقتصاد على دعم قطاع العمال بهذه

الكيفية كاف أم أن المطلوب هو توفير فرص عمل

حقيقية لواد المشكلة من جنورها؟

بخصوص برنامج التشغيل المؤقت للعمال العاطلين عن العمل، فإن الحكومة تقتطع ٥% من رواتب موظفي الدولة لصالح هذا البرنامج بهدف حل جزئي للعمال العاطلين عن العمل، ومن المعلوم أن فاتورة المرتبات هي أعلى فاتورة في موازنة ٢٠١١ حيث أن توظيف الموظفين له بعد اجتماعي بالإضافة إلى البعد الإداري والأمني وغير ذلك، وهذا العمل ليس كافياً، ولكنه يدعم بشكل أو بآخر.

من إحداثيات العام ٢٠١١ يمكن أن نحل جزءاً من العاطلين عن العمل حلاً جزئياً وليس حلاً كلياً، وذلك بسبب الحصار



## تطبيق قانون الزكاة يخفف الكثير من المشاكل الاقتصادية

### والاجتماعية، ويغطي كافة احتياجات الفقراء والمساكين

فعلياً خلال عام ٢٠١٠ بلغ ٢٩٧,٣٨ مليون دولار من

أصل القيمة الإجمالية للموازنة التي قدرت حينها بـ

٥٤٠ مليون دولار.. الإلم يؤشر ذلك؟

صحيح أن ما قدر في موازنة ٢٠١٠م كان ٥٤٠ مليون دولار وأن ما أنفق هو ٢٩٧ مليون دولار، إلا أن ذلك يرجع إلى الأسباب التالية:

١- أن الإيرادات المحلية لا تغطي إلا ١٥% مما قدر في عام ٢٠١٠.  
٢- أن ضرائب القيمة المضافة تستولي عليها حكومة رام الهل.  
٣- أن جزءاً من الأموال فقدت في طريقه داخل جمهورية مصر العربية، وقد فقدت الأموال بسبب الحصار المفروض على قطاع غزة سواء كان المالي أو الاقتصادي.

ونتيجة لكل هذه الأسباب مجتمعة لم تتمكن الحكومة من إنفاق ما قدر لها، وهذا يؤشر على أن الحكومة تعمل في أصعب الظروف.

أوصت لجنة الموازنة في تقريرها الحكومة بالإسراع

في تطبيق قانون الزكاة.. ما هي الفوائد والمكاسب

التي ستجنيها الحكومة والمجتمع الفلسطيني من

وراء تطبيق القانون؟

إن الزكاة هي أحد أركان الإسلام الخمس، وبدون هذا الركن لا يكون هناك اقتصاد إسلامي ولا تكافل اجتماعي، وإن الأمة لو تم جمع زكاة أموال الأغنياء فيها بشكل صحيح فلسنا بحاجة إلى إعانات من هنا وهناك، لأن هذا الركن يكفي الطبقة غير القادرة على العمل.

ومن هنا فإن الإسراع في تطبيق قانون زكاة المال وإيجاد هيئة زكاة المال سيحقق فوائد جمة، وبإيجادها ستكون هناك ثقة لدافعي زكاة المال، وخاصة أن الفلسطينيين والعرب والمسلمين سيجدون عنواناً في فلسطين يدفعون زكاة أموالهم لهذه الجهة الموثوقة.

وأعتقد أن تطبيق قانون صندوق زكاة المال من خلال تفعيل هذه الهيئة سيخفف الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية

عن الحكومة، حيث أن الهيئة ستأخذ على عاتقها تغطية كافة احتياجات الفقراء والمساكين، وأن هذه الهيئة بالتزامها بقانون الزكاة ستعمل على جلب الرزق والنصر معاً، حيث أن الرسول صلى الله عليه وسلم



إحداثيات موازنة 2011 تحل جزئياً مشكلة العاطلين عن العمل والحكومة تحاول فتح مشاريع صناعية وتجارية لتشغيل العدد الأكبر منهم



الإيرادات الداخلية لا تغطي إلا جزءاً قليلاً من الموازنة واستيلاء حكومة رام الله على ضرائب القيمة المضافة إحدى العقبات